وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الاثنين، ٢٦ فبراير ٢٠٢٤

أخبار الطاقة

مستثمرو النفط يكافحون لاستعادة المكاسب في افتتاح الأسواق اليوم

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

يكافح مستثمرو النفط الخام في افتتاح تداولات الأسبوع اليوم الاثنين لاستعادة المكاسب بعد تداولات متقلبة خلال الأسبوع الفائت، بدأت مرتفعة ثم ما لبثت أن أغلقت على انخفاض أسبوعي بنسبة 3 % إذ تحدد سعر التسوية لكلا الخامين القياسيين برنت وغرب تكساس الوسيط عند 81.62 دولارا، و76.49 دولارا للبرميل على التوالي.

وتأثرت الأسواق ومنحى الأسعار صعوداً واستقراراً وتراجعاً، بإشارات من البنك المركزي الأميركي بتأجيل خفض أسعار الفائدة لشهرين إضافيين على الأقل، ويؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى تباطؤ النمو الاقتصادي لفترة أطول، مما يحد من الطلب على النفط.

فيما عوضت المخاوف بشأن تباطؤ الطلب إلى حد كبير الرهانات على قلة الإمدادات بسبب الاضطرابات في الشرق الأوسط. لكن المؤشرات على الطلب القوي والمخاوف بشأن الإمدادات قد تعزز الأسعار في الأيام المقبلة.

ومع ذلك، يقول بعض المحللين إن الطلب ظل صحيًا إلى حد كبير على الرغم من تأثير أسعار الفائدة المرتفعة، بما في ذلك في الولايات المتحدة. وتظهر المؤشرات ارتفاع الطلب على النفط بمقدار 1.7 مليون برميل يوميا على أساس شهري حتى 21 فبراير. ويقارن هذا بزيادة قدرها 1.6 مليون برميل يوميا لوحظت خلال الأسبوع السابق، ومن المرجح أن تستفيد من زيادة الطلب على السفر في الصين وأوروبا.

وشهدت أسعار النفط ارتفاعاً لليوم الثاني على التوالي، يوم الخميس، بفضل توقعات بأن الطلب في الولايات المتحدة، أكبر مستهلك للنفط في العالم، سيتحسن مع محاولة مصافي التكرير العودة إلى الخدمة بعد انقطاعات ومع تراجع الدولار. وارتفعت مخزونات الخام الأميركية وسط انقطاعات في المصافي الكبيرة مما ترك معدلات الاستخدام عند أدنى مستوى في عامين، على الرغم من أن المصانع تستأنف الإنتاج، وستعود مصفاة بي بي البالغة طاقتها 435 ألف برميل يوميًا في إنديانا، وهي الأكبر في الغرب الأوسط الأميركي، إلى الإنتاج الكامل في مارس، بعد انقطاع التيار الكهربائي اعتبارًا من الأول من فبراير.

وتعمل أيضًا مصفاة توتال إنيرجيز البالغة طاقتها 238 ألف برميل يوميًا في بورت آرثر بولاية تكساس، على إكمال عملية إعادة التشغيل، على الرغم من أنها لا تزال تعمل بالحد الأدنى بعد انقطاع التيار الكهربائي بسبب الطقس. ويتوقع المحللون أن ترتفع معدلات تشغيل المصافي الأميركية إلى 81.5 % الأسبوع الماضي من 80.6 % من الطاقة الإجمالية في الأسبوع السابق.

كما حصل النفط الخام على دعم من ضعف الدولار الأميركي، مما يجعل النفط أقل تكلفة بالنسبة للمتداولين الذين يحملون عملات أخرى. وانخفض مؤشر الدولار، الذي يقيس العملة الأميركية مقابل ست عملات رئيسة، إلى 103.905. وقال يب: «إن تراجع الدولار الأميركي للجلسة الرابعة على التوالي قد يعزز أيضًا جاذبية النفط على المدى القصير». وفي التحليل اليومي لسوق النفط، قالت رانيا جول محللة أسواق في الشرق الأوسط لدى إكس اس دوت كوم، يتم تداول النفط الخام عند 77.16 دولارا للبرميل، ويتم تداول خام برنت عند 81.81 دولارا للبرميل خلال تعاملات يوم الجمعة، وذلك بعد أن انخفضت أسعار النفط بنسبة 1 % تقريبًا حيث أعلن العراق عن إعادة فتح مصفاة كانت مغلقة لمدة عشر سنوات، ووسط توقعات بأن دول أوبك + لن تقرر تخفيضات كبيرة في الإنتاج، بعد أن أعلنت أنها ستحتاج على الأرجح إلى تمديد تخفيضات الإنتاج الطوعية إلى ما بعد الربع الأول من العام، لكن أي تخفيضات كبيرة أخرى في العرض ليست متوقعة.

وتزامن هذا مع تراجع مؤشر الدولار الأسبوع الماضي، حيث تشهد الأسهم انتعاشاً كبيراً، مع تداول العديد من المؤشرات عند أعلى مستوياتها على الإطلاق. ويتطلع المتداولون إلى هذا الأسبوع الذي سيكون حافلاً بالبيانات المهمة التي ستتسبب في تحرك السوق بصورة كبيرة والتي لديها القدرة على تحديد اتجاهات السوق.

وقالت جول «أعتقد أن أسعار النفط لا تعطي أهمية تحسب لأي مخاطر جيوسياسية جديدة من الشرق الأوسط، ولكنها تتأثر بالأحداث والأخبار الاقتصادية، حيث سيتم انعقاد قمة منتدى لندن للطاقة 2024 يومي الاثنين والثلاثاء هذا الأسبوع، وهو الحدث الذي عادة ما يتصدر عناوين الأخبار المؤثرة في سوق النفط من خلال قرارات كبار قادة شركات النفط العالمية. وسيتبع ذلك أسبوع الطاقة الدولي من الثلاثاء إلى الجمعة».

وشهدت إدارة معلومات الطاقة زيادة أخرى في تغيرات مخزون النفط الخام الأميركي من الزيادة السابقة البالغة 12.018 مليون برميل بالإضافة إلى 3.514 مليون برميل إضافية لهذا الأسبوع، وسوف يترقب المتداولون أي تكرار لتشديد العقوبات الجديدة من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على النفط تجاه روسيا وأطراف أخرى في البلدان المتهمة بتداول النفط الروسي.
ومن وجهة نظر جول، خفت حدة التوترات الجيوسياسية قليلاً، حيث توجد دلائل على أن تبادل الرهائن ومفاوضات وقف إطلاق النار المحتملة لا تزال مطروحة على الطاولة في صراع غزة المستمر.

وفي التحليل الفني لأسعار النفط الخام الأميركي، غرب تكساس الوسيط، تحاول أسعار النفط الارتفاع إلى 80 دولارا، مع استعداد المتداولين لحزمة العقوبات الأميركية والاتحاد الأوروبي التي صدرت يوم الجمعة ضد روسيا. فهذه العقوبات ليست ضد روسيا فحسب، بل أيضًا ضد بعض الأطراف الصينية والهندية التي يُزعم أنها تساعد روسيا. وعلى الرسم البياني بالرغم من الاختراق الفني للسعر، لم يتمكن النفط من الارتفاع، لذا فإن العودة إلى 90 دولارا أو حتى 85 دولارا تبدو بعيدة المنال في الوقت الحالي.

وفي الرسم البياني لأسعار النفط الخام، لا يزال سعر 80 دولارا بمثابة المستوى المحوري للسعر، مع وجود 79.66 دولارا كمستوى مقاومة أول يجب اختراقه لاستمرار الارتفاع. فإذا لم يتجه مؤشر القوة النسبية إلى منطقة ذروة الشراء بسرعة كبيرة، فيمكن للسعر الوصول إلى 84.58 دولارا و89.64 دولارا كأهداف تالية في الاتجاه الصعودي. وسيكون الهدف النهائي في هذه الموجة الصاعدة هو 92.69 دولارا حسب تسلسل القمم اعتبارًا من نوفمبر 2022.

وعلى الجانب السلبي، من المفترض أن يكون الدعم الرئيس عند المتوسط المتحرك البسيط على مدى 55 يومًا عند 74.20 دولارا قبل اختبار خط الاتجاه الصعودي بالقرب من 72.93 دولارًا. فإذا تم اختراق خط الاتجاه هذا، فسيكون الدعم التالي بالقرب من 67.11 دولارا ويجب اختراقه لمواصلة أي هبوط. ومع رؤية القاع الثلاثي في يونيو ويوليو 2023، فمن المفترض أن يكون هذا المستوى قويًا بما يكفي لدعم ارتداد السعر.

وفي تطورات التنقيب عن النفط في الولايات المتحدة، ارتفع إجمالي عدد منصات الحفر النشطة للنفط والغاز في الولايات المتحدة الأسبوع الماضي، وفقًا للبيانات الجديدة التي نشرتها شركة بيكر هيوز يوم الجمعة. وارتفع إجمالي عدد منصات الحفر بمقدار 5 إلى 626 هذا الأسبوع، مقارنة بـ 753 منصة في نفس الوقت من العام الماضي.

وارتفع عدد منصات النفط بمقدار 6 هذا الأسبوع بعد انخفاضه بمقدار 2 في الأسبوع السابق. ويبلغ عدد منصات النفط الآن 503 منصات، بانخفاض 97 مقارنة بهذا الوقت من العام الماضي. وانخفض عدد منصات الغاز بمقدار 1 هذا الأسبوع إلى 120، بخسارة 31 منصة غاز نشطة عن هذا الوقت من العام الماضي. وبقيت الحفارات المتنوعة عند 3.

وفي الوقت نفسه، بقي إنتاج النفط الخام الأميركي على حاله عند متوسط 13.3 مليون برميل يوميا في الأسبوع المنتهي في 16 فبراير، ويحوم عند أعلى مستوى له على الإطلاق. وشهد الحوض البرمي مكاسب بمقدار 2 منصة بعد انخفاضه بمقدار 1 في الأسبوع السابق. بينما بقي العدد في حقل إيجل فورد على حاله هذا الأسبوع بعد عدم رؤية أي حركة في الأسبوع السابق. وقال خبير اقتصادي إن أسعار النفط والغاز الطبيعي قد ترتفع بنسبة 40 % هذا العام إذا امتدت الحرب إلى جميع أنحاء الشرق الأوسط. وكتب خبير اقتصادي في معهد التمويل الدولي أن هناك فرصة أقل من 30 % لخروج الصراعات في الشرق الأوسط عن نطاق السيطرة.

وقال معهد التمويل الدولي في تقرير صدر يوم الخميس إن أسعار النفط والغاز الطبيعي قد ترتفع بشكل كبير إذا اتخذت الصراعات في الشرق الأوسط منعطفا نحو الأسوأ. ويرى السيناريو الأساسي للرابطة أن الاضطرابات الحالية من غير المرجح أن تتصاعد، مع احتمال أقل من 30 % لاندلاع حرب إقليمية أوسع. ولكن إذا خرجت التوترات عن نطاق السيطرة، فإن التأثيرات على إمدادات العالم من النفط والغاز الطبيعي ستكون وخيمة.

وقال كبير الاقتصاديين في المعهد، جاربيس إراديان: «يعتمد التأثير المحتمل لانقطاع الإمدادات على أسعار الطاقة على مدة الانقطاع وشدته. وفي حين أنه من الصعب التنبؤ بمدى ومدة ارتفاع أسعار الطاقة، فإننا نفترض أن أسعار النفط والغاز الطبيعي سترتفع بنسبة 40 % في عام 2024». «وإلى جانب الزيادة في أسعار النفط والغاز الطبيعي، سترتفع تكاليف الشحن والتأمين بشكل كبير، مما يخلق ضغوطا تضخمية في وقت يظل فيه التضخم أعلى من الهدف».

وفي تطور إنتاج الغاز، فاقت شركة تشيسابيك إنرجي الأميركية للغاز، تقديرات وول ستريت لأرباح الربع الرابع حيث عالج منتج الغاز الطبيعي الأميركي ضعف أسعار السلع الأولية مع انخفاض نفقات التشغيل. وانخفضت أسهم تشيسابيك بنحو 2 % في تداولات ما بعد البيع حيث توقعت الشركة انخفاضًا بنسبة 20 % في الإنفاق على الإنتاج الأساسي هذا العام. كما انخفضت عوائد المساهمين في الربع الرابع بشكل حاد مقارنة بالأرباع السابقة.

وبلغ إجمالي عمليات إعادة شراء الأسهم وتوزيعات الأرباح نحو 117 مليون دولار في الربع الأخير، بانخفاض عن متوسط 242.6 مليون دولار لكل ربع في الأشهر التسعة الأولى. وأعلنت الشركة ومقرها أوكلاهوما أن إنتاج الربع الرابع انخفض إلى 3.43 مليارات قدم مكعب مكافئ يوميًا، من 4.05 مليارات قدم مكعب يوميًا في العام السابق. وقالت الشركة إن خطة الإنفاق الرأسمالي ستمول نحو 2.7 مليار قدم مكعب يوميًا من الأحجام هذا العام.

وانخفض متوسط أسعار الغاز الطبيعي بأكثر من 50 % في الربع الرابع مقارنة بالعام الماضي، وانخفض إلى أدنى مستوى له منذ ثلاث سنوات ونصف هذا الشهر. وقال الرئيس التنفيذي نيك ديل أوسو في بيان الأرباح: «نواصل إظهار مرونة هذه المنظمة والأصول في خضم انخفاض أسعار السلع الأساسية».

وبلغ الربح المعدل 1.31 دولار للسهم للأشهر الثلاثة المنتهية في 31 ديسمبر، مقارنة بمتوسط تقديرات المحللين البالغ 73 سنتًا للسهم. وولدت الأعمال 470 مليون دولار من التدفق النقدي التشغيلي في هذا الربع، بانخفاض من 1.05 مليار دولار في الفترة نفسها من العام الماضي. وقالت تشيسابيك في يناير إنها وافقت على شراء منافستها ساوث ويسترن إنرجي، في صفقة تشمل جميع الأسهم بقيمة 7.4 مليارات دولار، مما يجعلها أكبر منتج مستقل للغاز الطبيعي في الولايات المتحدة.

روسيا ترسل أول شحنة من نفطها لفنزويلا مع تعطل إمدادات البحر الأحمر

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

انخفضت هوامش التكرير لأكبر شركات التكرير المملوكة للدولة في الهند في الأشهر الأخيرة وسط صعوبة الوصول إلى الخام الروسي وارتفاع أسعار الشحن بسبب انقطاع شحنات النفط الخام في البحر الأحمر. وبالنسبة لمعظم عام 2023، تمتعت شركات التكرير الهندية بهوامش وأرباح تكرير عالية، حيث استوردت الخام الروسي الرخيص بسعر 20 دولارًا للبرميل أو أقل من المعايير الدولية. وبدأت الهوامش في التآكل في الربع الأخير، على الرغم من أنها لا تزال أعلى مما كانت عليه قبل الغزو الروسي لأوكرانيا، الذي أدى إلى قلب تدفقات تجارة النفط الخام العالمية رأسا على عقب. ويرجع الانخفاض في هوامش التكرير إلى ارتفاع التكاليف التي تتحملها شركات التكرير الهندية بسبب زيادة المنافسة على الإمدادات الروسية في آسيا، وزيادة تكاليف الشحن، وتشديد العقوبات الأميركية، مما حد من وصول الهند إلى النفط الخام المنخفض السعر من روسيا. وقال موكيش ساهديف، رئيس تجارة النفط وأبحاث المصب في شركة ريستاد إنرجي، إن الهند قد تفقد ميزتها في مجال التكرير إذا فقدت تفوقها في شراء الخام الأرخص من روسيا. وقد أثر تطبيق العقوبات الأكثر صرامة، وتضييق التخفيضات على الخامات الروسية، وارتفاع أسعار الشحن بسبب التهديدات على الشحن في البحر الأحمر، على مشتريات الهند من النفط الخام وارداتها من النفط الروسي في الأسابيع الأخيرة.

وقد أدى التنفيذ الأكثر صرامة لعقوبات مجموعة السبع وقضايا الدفع ذات الصلة إلى إعاقة المشتريات الهندية لبعض شحنات النفط الخام الروسي، مع عودة الناقلات التي كانت متجهة سابقًا إلى الهند شرقًا، حسبما أظهرت بيانات تتبع الناقلات في وقت مبكر من هذا العام.

ويبدو أن إمدادات خام سوكول الروسي إلى الهند قد تأثرت بشكل خاص بسبب تطبيق العقوبات الأكثر صرامة. وفي يناير، تراجعت واردات الهند من النفط الخام من روسيا للشهر الثاني على التوالي وبلغت أدنى مستوى لها خلال عام. ولا تزال روسيا أكبر مورد للنفط الخام للهند، لكن التسليمات إلى الهند انخفضت بنسبة 4.2 % عن ديسمبر إلى 1.3 مليون برميل يوميًا في يناير. وتربط فورتكسا واردات الهند من النفط الخام من روسيا عند 1.2 مليون برميل يوميا الشهر الماضي، بانخفاض 9 % على أساس شهري. في وقت، إذ أرسلت روسيا أول شحنة من خام الأورال الرئيس إلى فنزويلا منذ خمس سنوات، حيث دفعت العقوبات الأميركية المشددة على صادرات موسكو النفطية وتعطيل الشحن في البحر الأحمر الروس إلى البحث عن مشترين «صديقين» لنفطها الخام بعيدًا عن الوطن.

ووصلت الناقلة العملاقة لايجيرا بالفعل بالقرب من خليج أمواي قبالة فنزويلا، بعد تحميل ما لا يقل عن 1.7 مليون برميل من خام الأورال في عمليات نقل من سفينة إلى سفينة قبالة السواحل الجنوبية لليونان في البحر الأبيض المتوسط في يناير، وفقًا لبيانات تتبع الناقلات. وهذه هي أول شحنة ملحوظة من خام الأورال إلى فنزويلا -التي تعتبرها روسيا دولة «صديقة» إلى جانب إيران والصين- منذ خمس سنوات على الأقل، وأنه ليس من الواضح سبب إرسال روسيا شحنة الأورال إلى فنزويلا، على الرغم من أن الدولة الواقعة في أميركا الجنوبية استوردت في الماضي مثل هذه الخامات التي تخفف بها نفطها الثقيل لجعله مناسبًا للتصدير.

وتأتي الشحنة النادرة من خام الأورال إلى فنزويلا في الوقت الذي تعمل فيه الولايات المتحدة على تشديد إجراءات إنفاذ العقوبات ضد روسيا وهددت بفرض عقوبات على المؤسسات المالية التي ثبت أنها سهلت الصادرات الروسية. وقد جعل هذا التهديد البنوك أكثر حذراً وأدى إلى خلق مشكلات في الدفع لبعض العملاء الهنود من خام سوكول الروسي.

وتعد فنزويلا واحدة من الأسواق الجديدة القليلة التي يمكن لروسيا استغلالها، حيث إن الحظر الذي فرضه الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والحد الأقصى لأسعار النفط الروسي جعل المشترين الذين لديهم أعمال في الولايات المتحدة حذرين للغاية في التعامل مع النفط الخام والوقود في موسكو.

ومع حظر الاتحاد الأوروبي -أكبر مشتري سابق للنفط في روسيا- واردات النفط الخام والوقود الروسي، لجأت موسكو إلى آسيا، وخاصة الصين والهند، لشراء نفطها الخام. وقال نائب رئيس الوزراء الروسي ألكسندر نوفاك في نهاية العام الماضي إن الصين استحوذت على نصف إجمالي النفط الخام الذي صدرته روسيا في عام 2023، بينما جاءت الهند في المرتبة الثانية بفارق ضئيل.

وقال نوفاك إن الصين تمثل الآن ما بين 45 % إلى 50 % من صادرات النفط والوقود الروسية، بينما تستقبل الهند نحو 40 %. وكانت هذه الزيادة ملحوظة بشكل خاص بالنسبة للهند، حيث لم تصدر روسيا أي نفط تقريبا على الإطلاق حتى عام 2022. والآن أصبحت المورد الرئيس لشبه القارة الهندية.

وقال فيليسيتي برادستوك، محلل أويل برايس، إن الطاقة الروسية رخيصة للغاية بحيث لا تستطيع بعض الدول مقاومتها. وفي حين تقلل بعض الدول اعتمادها على الطاقة الروسية بسبب العقوبات، تعمل دول أخرى، مثل الصين والهند، على تعميق العلاقات مع موسكو لتأمين إمدادات الطاقة منخفضة التكلفة.

وتساهم واردات الصين والهند المتزايدة من الطاقة الروسية في انخفاض أسعار النفط وتقويض فعالية العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. ويسلط دفاع الهند عن شراء الطاقة الروسية الضوء على اعتباراتها الاستراتيجية والاقتصادية في مجال الطاقة وسط التوترات الجيوسياسية العالمية.

وبعد مرور عامين على الحرب الروسية الأوكرانية، وبعد فرض مجموعة واسعة من العقوبات، لا تزال العديد من الدول ترفض قطع العلاقات مع موسكو، وتستفيد بدلاً من ذلك من النفط والغاز منخفض التكلفة. وفي أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا، خفضت الولايات المتحدة وأوروبا والعديد من الدول الأخرى اعتمادها على منتجات الطاقة الروسية، وتطوير سلاسل التوريد البديلة وزيادة المصادر الأخرى لإنتاج النفط والغاز لتلبية الطلب.

ومع نجاحهم في هذه المهمة، بدأوا في فرض عقوبات على الطاقة الروسية، بهدف الإضرار بالاقتصاد الروسي ووقف جهودها الحربية. ومع ذلك، استخدمت بعض الدول هذا الابتعاد عن روسيا كفرصة لاستيراد النفط والغاز منخفض التكلفة من موسكو لتعزيز الإمدادات ودعم اقتصاداتها.

وانخفضت عائدات تصدير الطاقة الروسية، بما في ذلك الفحم والنفط والغاز، بشكل كبير على مدى العامين الماضيين، من أكثر من 65 مليون دولار في المتوسط على مدى 14 يوما في مارس 2022 إلى أقل من 36 مليون دولار في يوليو 2023. ويرجع هذا إلى حد كبير إلى الابتعاد عن منتجات الطاقة الروسية من قبل العديد من القوى العالمية الرائدة.

وانخفض متوسط الإيرادات على مدار 14 يومًا من الصادرات الروسية إلى الاتحاد الأوروبي من 826 مليون دولار في مارس 2022 إلى 75 مليون دولار في فبراير 2024. بينما انخفضت الواردات الأميركية من 50 مليون دولار في مارس 2022 إلى صفر دولار في فبراير 2024. وهذا يظهر التزامًا قويًا بالعقوبات التي فُرضت على الطاقة الروسية خلال العامين الماضيين.

وبينما ابتعدت بعض الدول عن الطاقة الروسية، قامت دول أخرى بزيادة وارداتها. وزادت الصين متوسط وارداتها على مدى 14 يوما من 171 مليون دولار في مارس 2022 إلى 267 مليون دولار في فبراير 2024، في حين ارتفعت واردات الهند من 5.7 مليون دولار إلى 135 مليون دولار. والآن أصبحت الصين والهند من أكبر مستوردي الطاقة الروسية، بعد أن تجاوزتا الاتحاد الأوروبي على مدى العامين الماضيين. وتستورد الدولتان الآسيويتان النفط في المقام الأول، يليهما الغاز والفحم. كما قامت تركيا بزيادة وارداتها من الطاقة الروسية لتكون على قدم المساواة مع الاتحاد الأوروبي. وقد صرح رئيس الوزراء الهندي مودي مراراً وتكراراً بأن بلاده تعتزم الاستمرار في شراء منتجات الطاقة الروسية ما دامت أسعارها تنافسية. وعلى الرغم من الإعلان عن العديد من التعهدات المناخية الطموحة، إلا أن الهند لا تزال تعتمد بشكل كبير على النفط والفحم، حيث من المتوقع أن يزداد الطلب بما يتماشى مع النمو السكاني والتصنيع.

وخلال العديد من مؤتمرات القمة المناخية في السنوات الأخيرة، طلبت الحكومة الهندية من البلدان ذات الدخل المرتفع وبنوك التنمية دعم هدفها المتمثل في التحول من الوقود الأحفوري إلى البدائل المتجددة من خلال الاستثمار في قطاع الطاقة الخضراء بما يتماشى مع الاستراتيجية الوطنية. ومع عدم كفاية مستويات الاستثمار الأجنبي في قطاع الطاقة المتجددة في الهند حتى الآن، فإن الحكومة ملتزمة بتوفير الطاقة منخفضة التكلفة لسكانها لدعم اقتصاد البلاد. وقد تعرضت الهند لانتقادات بسبب استمرارها في شراء الطاقة الروسية في مواجهة العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، يعتقد وزير البترول والغاز الطبيعي الهندي هارديب سينغ بوري أن العالم سعيد لأنه يشتري نفطه من روسيا وليس من مصادر بديلة، مثل الشرق الأوسط، حيث تساعد في إبقاء أسعار النفط العالمية منخفضة. ويمثل الخام الروسي الآن نحو 35 بالمئة من واردات الهند النفطية. وقد ساعد ذلك في تقليل واردات الهند من خام الشرق الأوسط.

وكان الهدف من فرض العقوبات على منتجات الطاقة الروسية هو خفض عائدات موسكو من النفط والغاز بشكل كبير لشل جهودها الحربية في أوكرانيا. ومع ذلك، مع استمرار الصين والهند في الاستثمار بكثافة في الطاقة الروسية، ظلت الإيرادات مرتفعة. وحصلت روسيا على 37 مليار دولار من مبيعات النفط الخام إلى الهند في عام 2023، حيث زادت الدولة الواقعة في جنوب آسيا وارداتها النفطية من روسيا بمقدار 13 مرة منذ ما قبل الحرب.

وهذا أمر مقلق بالنسبة للولايات المتحدة، التي تعتبر شريكا استراتيجيا للهند. ولا تخضع مبيعات الخام الروسي إلى الهند للعقوبات، مما يجعلها مشروعة. ومع ذلك، يُعتقد أن كمية كبيرة من النفط الروسي كان لا يزال يتم تكريره في الهند وتصديره إلى الولايات المتحدة بقيمة تزيد على مليار دولار.

وفي الوقت نفسه، بلغ إنفاق الصين على واردات الطاقة الروسية ما يقرب من 60 مليار دولار منذ بداية الحرب. واستوردت الصين مجموعة من منتجات الطاقة الروسية بأسعار مخفضة، حيث سعت موسكو إلى إقامة شركاء تجاريين جدد في مواجهة العقوبات الصارمة التي يفرضها مستوردوها الحاليون. وقد استفادت الصين من واردات الطاقة المنخفضة التكلفة من روسيا.

وقد ساهمت التخفيضات النفطية في انخفاض فاتورة الطاقة في الصين بما يقدر بنحو 18 مليار دولار. وفي حين قامت العديد من الدول في جميع أنحاء العالم بإعادة تشكيل تجارة الطاقة الخاصة بها لتقليل اعتمادها على منتجات الطاقة الروسية، قامت دول أخرى بتعميق علاقاتها مع موسكو للاستفادة من أسعار الطاقة التي تعرضها روسيا. وقد ساعد هذا بلداناً، مثل الصين والهند، على خفض فواتير الطاقة لديها وضمان إمداداتها. كما أدى ذلك إلى انخفاض أسعار النفط، حيث خفضت الهند وارداتها النفطية من الشرق الأوسط. وكان لهذا تأثير كبير على عائدات الطاقة الروسية وقوض إلى حد كبير جهود العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وبالتالي عزز جهود الحرب الروسية.

أسواق السخانات العالمية تدر 29 مليار دولار في 2023

د. خالد رمضان

الرياض

نما سوق سخانات المياه العالمية في العام الماضي محققاً 29.2 مليار دولار، فيما من المتوقع نمو القطاع بمعدل سنوي مركب 4.7٪ من عام 2024 وحتى عام 2030، بفضل الطلب القوي على المياه الساخنة في البيوت السكنية، واستخداماته المتعددة في فصل الشتاء على وجه الخصوص، حيث تتنوع هذه الاستخدامات بين غسيل الملابس، والاستحمام الدافيء، والنظافة، والطبخ، ومع ارتفاع عدد سكان العالم، وسرعة التحضر، وتغير أنماط الحياة، يتزايد الطلب على الماء الساخن، في الوقت الذي أصبح فيه المستهلكون أكثر وعياً بالتأثير البيئي للسخانات الكلاسيكية، مما يدفعهم إلى اختيار المنتجات المتوافقة مع كفاءة استخدام الطاقة والأكثر استدامة، وستؤدي التطورات التكنولوجية المدعومة بالذكاء الاصطناعي، والعروض المبتكرة من السخانات، في تعزيز نمو السوق العالمية.

يتميز سوق السخانات بدرجة عالية من المنافسة بسبب تنوع التقنيات المستخدمة، ووجود عدد كبير من الشركات المصنعة على المستوى العالمي، بالإضافة لذلك، يتأثر السوق باللوائح والسياسات المتعلقة بكفاءة الطاقة وانبعاثات الكربون، بينما تعمل التطورات التكنولوجية، مثل دمج التقنيات الذكية وإنترنت الأشياء في سخانات المياه، على إحداث تحولات نوعية في الاستخدام، إذ يؤدي التركيز على كفاءة الطاقة والاستدامة إلى نمو الطلب على السخانات الصديقة للبيئة، وعلى مدى السنوات الماضية، طورت الشركات المصنعة لسخانات المياه التكنولوجيا الذكية التي تتيح للمستخدمين التفاعل مع النظام بشكل أكثر فاعلية، وعلى سبيل المثال، يمكن للمستهلكين ضبط درجة حرارة الماء باستخدام تطبيق مثبت على الهواتف الذكية، والتحقق من حالة المدفأة، وإغلاق الوحدة من أي مكان، حيث تساعد السخانات الذكية على منع تلف السخان بسبب الماء عن طريق إغلاق النظام بمجرد اكتشاف التسرب.

تعتبر سوق سخانات المياه العالمية منظمة بشكل كبير في الوقت الراهن، حيث تطبق الحكومات المختلفة معايير ومبادئ إرشادية صارمة، وتركز هذه اللوائح على ضمان سلامة السخانات، وفعالية الأداء، والأثر البيئي، وتفضيلات المستهلكين، وسلوك الشراء المتوقع، مثل تفضيل سخانات المياه الموفرة للطاقة، والمنتجات الفعالة من حيث التكلفة، والطلب القوي على مشتريات السخانات عبر الإنترنت، ويأتي الاتجاه المتزايد نحو كفاءة الطاقة مدفوعاً بتزايد الطلب الاستهلاكي واللوائح التنظيمية، حيث تؤثر لوائح الطاقة والبيئة على اعتماد الأجهزة الموفرة للطاقة.

تمثل كفاءة الطاقة أولوية كبرى لمعظم المقاولين والبنائين والمهندسين الذين يدعمون المشاريع الخضراء، وعلى سبيل المثال، فإن الحلول الخضراء والاستدامة تكتسب أهمية استثنائية في أميركا وأوروبا، حيث تقوم العديد من الولايات والمدن بتنفيذ سياسات تنظيمية للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة واستخدامات الطاقة في المباني، وقد سيطرت المنتجات الكهربائية على سوق السخانات العالمية، مستحوذة على حصة قدرها 51% في عام 2023، مدعومة بإدخال الكهرباء إلى المزيد من المناطق المحرومة من الكهرباء حول العالم، وبخاصة في آسيا والمحيط الهادئ وأفريقيا، ومن المرجح أن يبقى الطلب على السخانات مدفوعاً بكفاءة الطاقة، وزيادة الاستدامة البيئية، والتحكم في درجة الحرارة، فيما ستؤدي القواعد الصارمة للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة، وزيادة ترشيد استخدامات الطاقة، إلى تعزيز الطلب على سخانات المياه التي تعمل بالطاقة الشمسية.

يؤدي الوعي البيئي للمستهلكين إلى زيادة الطلب على السخانات الصديقة للبيئة، في المقابل، يدعم الابتكار في المنتجات الجديدة، وتوسيع شبكات أنابيب الغاز، الطلب على السخانات التي تعمل بالغاز، مما يفيد نمو الصناعة بشكل عام، وقد هيمن قطاع صهاريج التخزين على السوق في عام 2023، ومن المتوقع أن يظهر هذا القطاع نمواً مربحاً في عام 2024، بسبب إمكانية تحويل الطاقة العالية ومتطلبات الصيانة المنخفضة للمنتج، فيما ستؤدي زيادة أعداد تراكيب صهاريج التخزين في المشروعات التجارية والصناعية بالمواقع الباردة إلى زيادة الطلب، لأن هذه المنتجات توفر مزايا هائلة للمستهلكين العالميين، مثل دقة التحكم في درجة الحرارة، وزيادة كفاءة الطاقة، والاستدامة البيئية.

يحقق قطاع السخانات الهجينة، وهى سخانات تعتمد علي الكهرباء مناصفة مع الطاقة الشمسية، نمواً كبيراً بسبب سماتها المتميزة، مثل إمكانية التبريد والتدفئة من وحدة واحدة، حيث تستخدم هذه المنتجات الكهرباء لنقل الحرارة من مكان إلى آخر بدلاً من توليد الطاقة مباشرة، مما يجعلها أكثر كفاءة في استخدام الطاقة من المنتجات الكهربائية، ومن المتوقع أن تحقق سعة السخانات التي تتراوح بين 30 و100 لتر نمواً كبيراً خلال عام 2024، نظراً للإقبال الكبير عليها من المؤسسات السكنية والتجارية على حد سواء، مثل البنوك، ودور الرعاية الصحية، والفنادق، والمؤسسات الحكومية، ومجمعات التسوق، ويدفع استمرار التحضر والهجرة المستمرة من الريف إلى المدن، نمو الطلب على الشريحة سعة 100-250 لتراً، ويؤدي توافر السخانات بسعات مختلفة تلبي رغبات وأذواق كافة المستهلكين، إلى توسع السوق.

يتوقع أن يشهد القطاع السكني نمواً مربحاً خلال عام 2024، مدعوماً بالتطور السريع في البنية التحتية السكنية، وارتفاع الدخل المتاح، وتوسيع شبكة أنابيب الغاز، وزيادة إدخال الكهرباء للمناطق المحرومة في المناطق النائية حول العالم، وهذا الأمر سيزيد الطلب على السخانات، وستؤدي الحاجة إلى تقنيات تسخين المياه الموثوقة والصديقة للبيئة وغير المكلفة، خاصة في القطاعين الصناعي والسكني، إلى نمو حجم السوق، بالإضافة لذلك، يتوقع أن تؤدي قدرة سخانات المياه على العمل بتكاليف منخفضة، بما يصل إلى 75% أرخص في الصيف، وأقل بنسبة 30% في الشتاء، إلى تعزيز الطلب حتى نهاية العقد الحالي.

تستخدم السخانات في العديد من التطبيقات الصناعية، مثل البناء والأغذية والمشروبات والأدوية والطاقة والزراعة، وتعد هذه القطاعات قاطرة النمو للسخانات، ففي قطاع البناء والتشييد، على سبيل المثال، تعتبر السخانات مفيدة لتوليد البخار، والحماية من التجميد، وتسخين المياه، فيما سيؤدي انتشار السخانات بدون خزانات في أماكن العمل التجارية إلى دفع النمو السوقي، وعند النظر إلى خريطة القطاع عالمياً، سنجد أن منطقة آسيا والمحيط الهادئ سيطرت على السوق في عام 2023، وشكلت حصة بنحو 37.3% من إجمالي السوق العالمية، بفضل زيادة توافر الغاز والكهرباء في المناطق الريفية حول العالم، ونمو استثمارات البنية التحتية، والزخم الإيجابي في قطاع البناء والتشييد، وتسارع خطط التنمية الصناعية في اقتصادات جنوب شرق آسيا، ومن المرجح أن يؤدي التركيز على حياد الكربون ومعايير كفاءة الطاقة إلى زيادة نمو السوق.

أما في السعودية، فقد وصل حجم سوق سخانات المياه الكهربائية إلى 522.3 مليون دولار في عام 2023، ومن المتوقع نمو القطاع بمعدل سنوي مركب 4.9٪ من عام 2024، وحتى 2030، حيث يركز السوق على الاستدامة، وتطوير التكنولوجيا، وتعزيز كفاءة الطاقة، فيما يظل المصنعون، والبرامج الحكومية قوة رئيسة وراء هذه التطورات الإيجابية في القطاع، ومن المرجح أن تنمو مبيعات السخانات الكهربائية في السعودية خلال العام الجاري، بفعل متانة النمو الاقتصادي، وقوة الدخل المتاح للمستهلكين، وسرعة التحضر، والتوسع السكاني الذي يدفع الطلب على أنظمة تسخين المياه الموثوقة والفعالة، في ظل التطورات التكنولوجية التي تحسن من أنظمة السخانات، والقدرة على تحمل تكاليفها، وإمكانية توفر السخانات المتطورة تقنياً عبر استخدامات الذكاء الاصطناعي، والتي تمنح المستهلكين السعوديين خيارات متنوعة عند الشراء.

يعمل مصنعو السخانات الكهربائية في السعودية على تطوير ميزات متطورة مثل المواد العازلة المحسنة، وأنماط توفير الطاقة، وأدوات التحكم الذكية لزيادة كفاءة الطاقة، ومع هذه التطورات، من المتوقع أن تستخدم هذه السخانات كمية أقل من الكهرباء، وأن تعمل بشكل أفضل، ومن خلال دمج عناصر التحكم الرقمية، وقدرات الوصول عن بعد، يتم تحقيق اختراقات تكنولوجية في القطاع بالسعودية، حيث تعمل هذه الابتكارات على تحسين سبل الراحة والرفاهية عبر تمكين المستهلكين من مراقبة وإدارة سخانات المياه الكهربائية الخاصة بهم باستخدام الهواتف الذكية، بالإضافة لذلك، تركز السوق السعودية على الاستدامة، وتكنولوجيا الطاقة المتجددة مثل الألواح الشمسية لتسخين المياه، حيث يعتمد المصنعون على مواد صديقة للبيئة في صناعة السخانات.

تغير مسار 75 مليون برميل من النفط عن البحر الأحمر يضيف 4 دولارات للتكلفة
أسامة سليمان من فيينا الاقتصادية

تسببت إعادة توجيه نحو 75 مليون برميل من النفط حول إفريقيا بعد توترات البحر الأحمر، في زيادة سعر البرميل بمعدلات تراوح بين 3 إلى 4 دولارات، بحسب ما ذكره لـ«الاقتصادية» محللون نفطيون، الذين أكدوا أن أي تصعيد يمكن أن يضيف مزيدا إلى القيمة.

وبحسب المحليين، فإن آسيا تعمل على تنويع سلة إمداداتها من النفط الخام، حيث سيعزز المنتجون من خارج «أوبك+» الإنتاج في 2024، لكن ارتفاع تكاليف الشحن والاضطرابات في بعض طرق الشحن يشكل تحديات أمام التدفقات الإقليمية.

وبسبب الحرب المستمرة بين روسيا وأوكرانيا، يستكشف عديد من المشترين الآسيويين بالفعل إمدادات بديلة من الولايات المتحدة والبرازيل وكندا وغيانا، وهي الدول التي تشهد إنتاجًا أعلى.

وهنا قال روس كيندي العضو المنتدب لشركة «كيو اتش ايه» لخدمات الطاقة: إن تقلبات أسعار النفط متواصلة نتيجة استمرار التوترات الجيوسياسية، مقابل مخاوف التباطؤ في النمو في الصين والولايات المتحدة وغيرها من اقتصادات دول الاستهلاك الرئيسة.

وعدّ أن آسيا ستستفيد من ارتفاع إنتاج النفط من خارج «أوبك»، لأن الزيادة ستؤدي إلى زيادة إمدادات النفط العالمية، ما سيدفع مزيدا من النفط إلى التدفق إلى آسيا مشيرا إلى أن عديدا من الدول الآسيوية تستورد بالفعل النفط من الدول غير الأعضاء في «أوبك+» مباشرة.

من جانبه، يقول دامير تسبرات مدير تنمية الأعمال في شركة «تكنيك جروب» الدولية: إن التحديات في سوق النفط الخام متسعة خاصة الضغوط الهبوطية على الأسعار، ما يرجح معه تمسك تحالف «أوبك+» بتخفيضات الإنتاج لفترة جديدة، ربما على الأرجح ستكون على مدى الربع الثاني من العام الجاري.

وسلط الضوء على بيانات وكالة الطاقة الدولية لفبراير، التي ترى إنه مع إنتاج أقوى من المتوقع من المنتجين الأمريكيين الرئيسين هذا العام، فإنها تتوقع الآن أن يبلغ متوسط إمدادات النفط العالمية مستوى قياسيًا عند 103.8 مليون برميل يوميًا في 2024 مع تعديل صعودي قدره 250 ألف برميل يوميًا من 2024. تقرير الشهر السابق.

بدوره، ذكر بيتر باخر المحلل الاقتصادي ومختص الشؤون القانونية للطاقة، أن زيادات المعروض النفطي من خارج «أوبك+» تكبح مكاسب الأسعار، وتهدد بغياب التوازن بين العرض والطلب، متوقعا أن تضيف الولايات المتحدة والبرازيل وغيانا وكندا مجتمعة 1.4 مليون برميل يوميا من إنتاج النفط الجديد، ومن المقرر أن يضيف جميع المنتجين من خارج «أوبك+» نحو 1.6 مليون برميل يوميًا.

وأشار إلى أنه مع استمرار أزمة البحر الأحمر وغيرها من الشكوك الجيوسياسية عند نقاط الاختناق، يتعين على المشترين الآسيويين دفع تكلفة أعلى بما في ذلك الشحن للوصول إلى إمدادات النفط، موضحا أن اقتصاديات التكرير في آسيا قد تتأثر سلبا.

السعودية توسع دورها الاستراتيجي في مزيج الطاقة العالمي .. 15 تريليون قدم مكعب إضافية من غاز الجافورة

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

أعلن الأمير عبدالعزيز بن سلمان وزير الطاقة أن شركة أرامكو السعودية تمكنت من إضافة كميات كبيرة للاحتياطيات المؤكدة من الغاز والمكثفات في حقل الجافورة غير التقليدي.

وبلغت الكميات الإضافية المؤكدة 15 تريليون قدم مكعب قياسية من الغاز، ومليارِي برميل من المكثفات، وتحقق هذا نتيجة تطبيق أعلى المعايير العالمية في تقدير الموارد الهيدروكربونية وتطويرها بما يضمن حُسن استغلالها.

وأصبحت كميات الموارد في حقل الجافورة تُقدّر بنحو 229 تريليون قدم مكعب قياسية من الغاز، و 75 مليار برميل من المكثفات، حيث صادق على تقديرات الموارد والاحتياطيات المؤكدة لحقل الجافورة شركةُ استشاراتٍ مستقلة كبرى متخصصة في مجال المصادقة على الموارد والاحتياطيات المؤكدة.

في السياق، عد مختصون ومحللون دوليون في قطاع الطاقة لـ«الاقتصادية» الاكتشاف نقلة في احتياطيات الطاقة التقليدية، ويعزز التفاؤل في القطاع ودوره في مزيج الطاقة العالمي.

وأشار المختصون إلى أن الاكتشاف يعكس القدرات الإنتاجية السعودية الواعدة في كل موارد الطاقة وعلى رأسها النفط والغاز، إلا أن السعودية رغم ذلك تعمل لمصلحة توازن الأسواق بخفض الإنتاج.

وسلطوا الضوء على ما تعنيه هذه الاكتشافات من تطور قدرات السعودية في مجال الطاقة واستمرار دورها الريادي، لافتين إلى إعلان الأمير عبدالعزيز أن الاحتياطيات في الجافورة تبلغ 229 تريليون قدم مكعبة من الغاز و75 مليار برميل من المكثفات.

وقال أندريه جروسي مدير شركة إم إم إيه سي الألمانية، «إن السعودية تتبنى رؤية استراتيجية في مجال الطاقة، إذ تعمل على تطوير احتياطياتها من الغاز غير التقليدي، التي تتطلب طرق استخراج متقدمة مثل تلك المستخدمة في صناعة الغاز الصخري».

ونوه بأن الجافورة يعد بالفعل - بحسب كثير من التقديرات الدولية - أكبر حقل للغاز المصاحب غير التقليدي للنفط في السعودية، ومن المحتمل أن يكون أكبر مشروع لتطوير الغاز الصخري خارج الولايات المتحدة، كما من المتوقع - بحسب أرامكو - أن ينتج نحو 630 ألف برميل يوميا من سوائل الغاز والمكثفات بحلول 2030.

من جانبها، ذكرت آرفي ناهار مختص شؤون النفط والغاز في شركة أفريكان ليدرشيب، أن احتياطيات السعودية مبشرة وتعزز التفاؤل في مجال الطاقة التقليدية، ودور السعودية الاستراتيجي في مزيج الطاقة العالمي، إذ تشير البيانات إلى امتلاك السعودية 303 تريليونات قدم مكعبة من احتياطيات الغاز المؤكدة بدءا من 2017، لتحتل المرتبة الخامسة عالميا تمثل نحو 4 % من إجمالي احتياطيات الغاز الطبيعي في العالم البالغة 6.92 تريليون قدم مكعبة.

ناهار أشارت إلى أن السعودية تمتلك احتياطيات مؤكدة تعادل 78.6 ضعف استهلاكها السنوي، وهذا يعني أن لديها 79 عاما من الغاز المتبقي (بمستويات الاستهلاك الحالية باستثناء الاحتياطيات)، مشيرة إلى أن شركات استشارية مستقلة مرموقة متخصصة في توثيق الموارد والاحتياطيات المؤكدة وافقت على هذه التقديرات.

بدوره، أوضح أندريه يانييف المحلل البلغاري والباحث في شؤون الطاقة، أن الاكتشاف الجديد يعكس القدرات الإنتاجية الواعدة للسعودية في كل موارد الطاقة وعلى رأسها النفط والغاز، ورغم ذلك ولمصلحة توازن الأسواق تلقت أرامكو توجيها في يناير من وزارة الطاقة بالحفاظ على طاقتها القصوى المستدامة عند 12 مليون برميل يوميا وعدم زيادتها إلى 13 مليون برميل يوميا.

وتطرق إلى إبرام شركة أرامكو أخيرا عقدا بقيمة 3.3 مليار دولار لمشروع مشترك بين شركة تكنيكاس ريونيداس الإسبانية ومجموعة سينوبك الهندسية الصينية، لتطوير مرافق جديدة لتجزئة سوائل الغاز الطبيعي.

منظمة التجارة لـ «الاقتصادية»: دور السعودية محوري كونها أحد أهم مصدري الطاقة وعضوا في العشرين الاقتصادية

أكد سعيد الهاشمي رئيس الشراكات والتواصل البرلماني والمنظمات الحكومية الدولية في منظمة التجارة العالمية لـ «الاقتصادية»: أن للسعودية دورا محوريا في المؤتمر الوزاري الثالث عشر للمنظمة الذي يعقد غدا في الإمارات. وأضاف «أن السعودية لاعبة أساسية في التجارة العالمية، كونها أحد أهم مصدري الطاقة في العالم وعضوا في مجموعة العشرين، وقائدا للمجموعة العربية في عدة مفاوضات داخل أجندة المؤتمر وعديد من قضايا التجارة الدولية».

«الاقتصاد الدائري» .. عندما تكون قمامة هنا تصبح كنزا هناك

الاقتصادية

يعمل الاقتصاد الدائري على كسر الحلقة التي تربط بين النشاط الاقتصادي واستخدام موارد الأرض، ويسعى إلى التقليل من الحاجة إلى المواد الخام، وذلك بالدفع نحو إعادة دمج النفايات في عملية الإنتاج، أي النظر إليها كمورد ذي قيمة، بدلا من عدها ثقلا ينبغي التخلص منه. إنه نظام دائري متكامل يتم فيه إعادة استغلال أو إعادة استخدام المواد والمنتجات وإصلاحها وحتى مشاركتها.

استبدال المسار الخطي للموارد بمسار آخر دائري، يعني النظر إلى هذه النفايات على أنها موارد متساوية في القيمة مع تلك المستعملة عند توليدها لأول مرة. وفكرة التدوير قديمة قدم النشاط البشري على وجه الأرض، فالشواهد كثيرة عن حضورها، وبأشكال مختلفة، لدى عدد من الشعوب والأمم (المصريين والإغريق والرومان...) التي أعادت تدوير الأحجار والمعادن والأخشاب وحتى النفايات العضوية كأسمدة في الزراعة.

حديثا، ظهر مصطلح الاقتصاد الدائري عام 1989، عقب صدور كتاب الاقتصاديين البريطانيين، ديفيد بيرس وكيري تيرمز «اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئية»، حيث رصدا فيه أوجه التكامل بين النظام البيئي والنظام الاقتصادي، وعززا ذلك بتمييز مهم بين «الاقتصاد الخطي» حيث الاستهلاك المفتوح والمستمر للموارد، وبين «الاقتصاد الدائري» الذي يقوم على فكرة الحفاظ، لأطول فترة ممكنة، على الموارد. عكس الممارسة التي سبقت التنظير بعقود من الزمن، حيث اقترنت بالثورة الصناعة أواخر القرن الـ18، مع تشكل قطاع التدوير في مواد بعينها (المعادن، الزجاج، الورق...).

رغم تزايد الدعوات المطالبة بالاستخدام الذكي للموارد، باعتماد نماذج أعمال مبتكرة، تقلل من الارتكاز على الموارد الطبيعية، فإن الاقتصاد الدائري في العالم لا يمثل سوى 8.6 % فقط، ويتوقع المنتدى الاقتصادي العالمي أن يطلق هذا الاقتصاد، بحلول عام 2030، فرصة سوقية تزيد عن 4.5 تريليون دولار. يبقى هذا الرقم مرشحا للارتفاع، فتقارير البنك الدولي تتوقع زيادة بنسبة 70 % لحجم النفايات العالمية، بحلول منتصف القرن، لتبلغ 3.4 مليار طن.

أخيرا، شرعت حكومات في تبني سياسات عمومية وسن تشريعات داعمة للاقتصاد الدائري، فسطرت لندن، عام 2017، رؤية للاقتصاد الدائري، تضع خريطة طريق لخمسة قطاعات ذات أولوية (الأغذية، المنسوجات، البلاستيك، الأدوات الكهربائية، المباني) لتسريع التحول إلى مدينة دائرية. مع توقعات بموارد صافية تقدر بـ 7 مليارات جنيه استرليني سنويا، بحلول عام 2036، متى تم تسريع هذا الانتقال.

من جهتها أعلنت أمستردام، عام 2020، نفسها أول مدينة في العالم تلتزم ببناء اقتصاد دائري، متعهدة بتقليص حجم استهلاك المواد الخام الجديدة إلى النصف بحلول عام 2027، مع طموح التحول إلى مدينة باقتصاد دائري بالكامل، أي استعمال المواد المعاد تدويرها فقط، في عام 2050.

والاقتصاد الدائري أضحى مدار منافسة في عديد من القطاعات، فالتدوير اليوم، بحسب ثاميشويتشلر، الرئيس التنفيذي لمركز التصليح المتحد، بات أهم مسألة في صناعة الأزياء، «فكل علامة تجارية تبحث عن سبل تبقيها على قيد الحياة. ستكون تصليحات وتعديلات الملابس جزءا من مستقبل دائرية العلامات التجارية».

وفي قطاع الإلكترونيات، سجلت الشركة الهولندية «فيرفون» حضورا قويا في مجال الاقتصاد الدائري، بتشجيع الزبائن على الاحتفاظ بهواتفهم لأطول فترة ممكنة، معتبرة على لسان إيفا غوينز، رئيستها التنفيذية، أن «إبقاء الهاتف قيد الاستخدام أطول فترة ممكنة هو أكبر تأثير يمكنك إحداثه في هذا المجال».

يوفر الاقتصاد الدائري حلولا ثورية لأغلب الأزمات (التغير المناخي، التنوع البيولوجي، محدودية الموارد...) التي تتربص بالإنسان المعاصر، فضلا عن توليده فرصا جديدة للإبداع والابتكار، تسمح للأفراد والجماعات على حد سواء، بتحقيق طموحاتهم وأحلامهم في انسجام وتناغم تامين مع النظام الطبيعي، فمن شأن القاعدة الذهبية 4R « Reduction، Reuse، Recovery،Recycling » أن تجعل القمامة كنزا ثمينا.

الزيادة الكبيرة لاحتياطيات حقل الجافورة تقود السعودية لتصبح من كبار منتجي الغاز الشرق الأوسط

في إعلان يمكن أن يعيد تشكيل معالم مشهد الطاقة العالمي، كشفت شركة النفط العملاقة «أرامكو السعودية» عن إضافة هائلة لاحتياطياتها من الغاز والمكثفات في حقل الجافورة غير التقليدي.

هذا الاكتشاف الاستراتيجي لن يؤدي إلى رفع إجمالي الاحتياطيات في الجافورة إلى 229 تريليون قدم مكعبة من الغاز فحسب، بل يمهد لتعزيز موقع المملكة في مجال الغاز الطبيعي وسط استمرارها بعملية التحول في مجال الطاقة.

فقد أعلن وزير الطاقة السعودي الأمير عبد العزيز بن سلمان بن عبد العزيز أن «أرامكو» تمكّنت من إضافة كميات كبيرة للاحتياطيات المؤكدة من الغاز والمكثفات في حقل الجافورة غير التقليدي، وأن هذه الكميات الإضافية المؤكدة بلغت 15 تريليون قدم مكعبة قياسية من الغاز، ومليارى برميل من المكثفات.

ونوّه وزير الطاقة بأن «هذا الإنجاز تحقق نتيجة تطبيق أعلى المعايير العالمية في تقدير الموارد الهيدروكربونية وتطويرها بما يضمن حسن استغلالها».

وبفضل هذه الإضافات الجديدة، فإن كميات الموارد في حقل الجافورة أصبحت تُقدّر بنحو 229 تريليون قدم مكعبة قياسية من الغاز، و75 مليار برميل من المكثفات، حيث صادق على تقديرات الموارد والاحتياطيات المؤكدة لحقل الجافورة شركة استشارات مستقلة كبرى متخصصة في مجال المصادقة على الموارد والاحتياطيات المؤكدة، كما أورد بيان (واس).

ويُمثل حقل الجافورة أكبر طبقة غاز صخري غنية بالسوائل في الشرق الأوسط، إذ يحتوي على الغاز الطبيعي المسال، ويوجد تحت حوضه ما يقدر بنحو 200 تريليون قدم مكعبة قياسية من الغاز الطبيعي الذي يمكن أن يُسهم في الحد من الانبعاثات وتوفير اللقيم لأنواع وقود مستقبلية ذات انبعاثات كربونية أقل، وفق الموقع الرسمي لـ«أرامكو».

وتوقع خبراء طاقة واقتصاديون أن تقود هذه الزيادة المملكة إلى أن تصبح من كبار منتجي الغاز عالمياً، وفي تنويع مصادر الطاقة، بالإضافة إلى تحقيقها لاحتياطيات ضخمة من الغاز وتوجهها لتصدير الغاز بدلاً من استهلاكه محلياً في مصانع البتروكيماويات.

وكان وزير الطاقة قال خلال مؤتمر التعدين الدولي في يناير (كانون الثاني) الماضي، «لم نعد نوصف كدولة رائدة في إنتاج النفط... نود أن يطلق علينا اسم دولة منتجة للطاقة، كل أنواع الطاقة».

ووصف كبير مستشاري وزارة الطاقة السعودية سابقاً الدكتور محمد سرور الصبان، خلال حديثه إلى «الشرق الأوسط»، هذه الزيادة بأنها مهمة جداً وفي توقيت مناسب حيث تسعى المملكة إلى تنويع مصادر الطاقة وزيادة اهتمامها بالغاز ليضاف إلى ما لديها من احتياطيات كافية من النفط. وقال إنها تؤكد مكانة المملكة كمنتج للنفط والغاز وإنها متقدمة جداً في مجال تنويع مصادر الطاقة.

وأشار الصبان إلى أن المملكة تحتاج لهذه الزيادة في احتياطيات الغاز للبدء في التصدير بدلاً من استهلاك معظم إنتاجها من الغاز في مصانع البتروكيماويات وغيرها، ولافتاً إلى أن من شأن هذا التطور الكبير أن يزيد الاهتمام العالمي بالمملكة كمنتج للنفط والغاز، ومصادر الطاقة الأخرى.

وكانت شركة «سينوفيك» الصينية أعلنت في أغسطس (آب) الماضي اهتمامها بالمشاركة في مشروع للغاز الصخري في الجافورة.

وفي أكتوبر (تشرين الأول)، وقّعت شركتا «هيونداي للهندسة والإنشاءات» و«هيونداي للهندسة» الكوريتان الجنوبيتان عقداً بـ2.4 مليار دولار مع «أرامكو» لبناء محطة لمعالجة الغاز في الجافورة، ليمثل باكورة العقود الأجنبية الكبرى في الحقل.

وإذ أشار الصبان إلى تزايد الاهتمام العالمي بالغاز، وأهميته في توليد الطاقة الكهربائية وتحلية المياه، لفت إلى أن وصول المملكة إلى هذا الحجم الكبير من الاحتياطي بأكثر من 200 تريليون قدم مكعبة، سيقودها لأن تكون منتجاً ومصدراً ضخماً في هذه السوق وخاصة في ظل التطور الكبير الذي لحق بالتقنية الخاصة بالغاز والنفط الصخريين والتي أدت إلى انخفاض كبير في تكلفة إنتاج النفط والغاز الصخريين.

اكتشاف يدعم التنوع الاقتصادي

من جهته، وصف الخبير الاقتصادي طارق العتيق، الزيادة الكبيرة في الاحتياطيات المؤكدة من الغاز والمكتشفات في حقل الجافورة غير التقليدي، بأنها ستدعم التنوع الاقتصادي للسعودية، وستقودها لأن تصبح ثالث أكبر منتج عالمي للغاز الطبيعي خلال السنوات القادمة، بعد اكتمال أعمال تطوير الحقل، وبدء الإنتاج منه، مضيفاً أنه سيدعم ريادة المملكة ومكانتها في قطاع الطاقة عالمياً وفي تنويع مصادرها، كما سيسهم في تنويع موارد شركة «أرامكو» ودعمها لتصبح أكبر شركة طاقة وكيماويات متكاملة في العالم.

وتوقع العتيق أن تسهم هذه الزيادة مستقبلاً في رفع العوائد والإيرادات السعودية من سوق الطاقة، بما ينعكس على تمويل المشاريع الكبرى التي تشهدها المملكة، ومواصلتها لخططها ومشاريعها التنموية، والاستفادة من هذه الزيادة في عمليات إنتاج الكهرباء والمياه المحلاة وعمليات التعدين، وتلبية حاجات قطاعاتها الاقتصادية ونموها الاقتصادي.

كما توقع أن تحقق «أرامكو» أثرا ماليّا إيجابيا على المدى الطويل، يبدأ في الظهور عبر النتائج المالية على مراحل متزامنة مع زيادة الإنتاج من الحقل ومع الأعمال المتعلقة بتطويره.

وأشار العتيق إلى أن تصدير الغاز بات يكتسب أهمية في السنوات الأخيرة، نظراً لانخفاض تكلفت إنتاجه وانخفاض الانبعاثات الكربونية منه مقارنة بالنفط، مضيفاً أنه من المتوقع أن يزداد الطلب على الغاز بنسبة تصل إلى نحو 50 في المائة بحلول عام 2040 بالإضافة إلى أن الغاز الطبيعي يعمل على تغذية التصنيع وخلق فرص عمل وزيادة الناتج المحلي الإجمالي في البلد.

«قطر للطاقة» تعلن رفع طاقتها الإنتاجية من الغاز الطبيعي المسال إلى 142 مليون طن سنوياً

الشرق الأوسط

أعلنت «قطر للطاقة» اليوم الأحد، عن توسع جديد في إنتاج الشركة من الغاز الطبيعي المسال سترفع طاقتها الإنتاجية إلى 142 مليون طن سنوياً.

وقال المهندس سعد بن شريده الكعبي، وزير الدولة لشؤون الطاقة، الرئيس التنفيذي لشركة قطر للطاقة في مؤتمر صحافي بالدوحة إن التوسع الجديد سيضيف 16 مليون طن أخرى سنوياً إلى خطط التوسع الحالية.

وقالت «قطر للطاقة» إنها ماضية في تنفيذ مشروع توسعة جديد للغاز الطبيعي المسال، وهو مشروع «حقل الشمال الغربي»، الذي سيرفع الطاقة الإنتاجية لدولة قطر من الغاز الطبيعي المسال إلى 142 مليون طن سنوياً قبل نهاية هذا العقد، وهو ما يمثل زيادة بنحو 85 في المائة عن مستويات الإنتاج الحالية.

وأعلن الوزير الكعبي خلال المؤتمر الصحافي أن الاختبارات الفنية المستفيضة أظهرت امتداد طبقات الغاز المنتجة لحقل الشمال إلى القطاع الغربي للحقل، وهو ما سيسمح بتطوير مشروع جديد لإنتاج الغاز الطبيعي المسال في راس لفان.

وقال: «تابعت (قطر للطاقة) جهودها وركزت اهتمامها على تحديد مدى امتداد لحقل الشمال باتجاه الغرب لتقييم إمكانية الإنتاج من تلك المناطق. كما تابعت الدراسات الجيولوجية والهندسية وتم حفر عدد من الآبار التقييمية في تلك المنطقة».

وأضاف: «يسرني اليوم الإعلان أن هذه الجهود الكبيرة، وبفضل من الله، أكدّت من خلال الاختبارات الفنية للآبار التقييمية امتداد الطبقات المنتجة لحقل الشمال إلى الجهة الغربية، وهو ما يعني إمكانية إنتاج كميات ضخمة من الغاز من هذا القطاع الجديد».

كما أعلن الوزير الكعبي خلال المؤتمر الصحافي أنّ الدراسات الأخيرة قد بيّنت أن حقل الشمال يحتوي على كميات غاز إضافية ضخمة تقدر بنحو 240 تريليون قدم مكعب مما يرفع احتياطي الغاز في دولة قطر من 1760 إلى 2000 تريليون قدم مكعب، وكميات المكثفات من 70 إلى 80 مليار برميل بالإضافة إلى كميات كبيرة من الغاز البترولي المسال والإيثان وغاز الهيليوم.

وأضاف: «إن هذه النتائج تعدُّ على درجة عالية من الأهمية، وذات أبعاد إيجابية تدفع صناعة الغاز القطرية إلى آفاق جديدة حيث ستمكّننا، بإذن الله تعالى، من الشروع بتطوير مشروع جديد لإنتاج الغاز الطبيعي المسال من القطاع الغربي لحقل الشمال بطاقة إنتاجية تبلغ حوالي 16 مليون طن سنوياً».

وبهذا، فإن إنتاج دولة قطر الإجمالي من الغاز الطبيعي المسال سيصل إلى نحو 142 مليون طن سنوياً عند الانتهاء من هذه التوسعة الجديدة قبل نهاية العقد الحالي، أي بزيادة تقدر بنحو 85 في المائة، مقارنة بمستويات الإنتاج الحالي.

ومع اكتمال هذا المشروع، سيتجاوز معدل إنتاج دولة قطر الإجمالي من المواد الهيدروكربونية مستوى 7.25 مليون برميل نفط مكافئ يومياً، حسبما أوضح الرئيس التنفيذي لشركة قطر للطاقة.

وأضاف الوزير الكعبي: «إن (قطر للطاقة) ستبدأ بتنفيذ الأعمال الهندسية الأساسية اللازمة لضمان تحقيق التقدم المخطط له وفق البرنامج الزمني المعتمد للمشروع الذي سنطلق عليه اسم مشروع حقل الشمال الغربي».

يذكر أن «قطر للطاقة» مستمرة بالعمل على تنفيذ مختلف عناصر مشروع توسعة إنتاج حقل الشمال، الذي يشمل مشروع حقل الشمال الشرقي ومشروع حقل الشمال الجنوبي.

طريقة مثلى لإنتاج «الفحم الحيوي» عبر «المخلفات الزراعية»

الشرق الأوسط

برز مؤخراً الاتجاه إلى تقنيات الزراعة الحيوية، بهدف تحسين جودة التربة وزيادة إنتاجية المحاصيل بطرق مستدامة، ومن بينها الفحم الحيوي أو «البايوشار» (Biochar)، الذي يعد أحد حلول الاستدامة، الهادفة إلى التخلص من المخلفات الزراعية، وتحويلها لمُحسنات للتربة، وتحسين إنتاجية المحاصيل والحفاظ على البيئة.

والفحم الحيوي هو مادة خفيفة الوزن غنية بالكربون، تُنتج من خلال عملية «التحلل الحراري»، الناتجة عن تسخين المواد العضوية مثل بقايا المواد الزراعية مختلفة، بما في ذلك قش الأرز ونشارة الخشب وقصب السكر وأوراق الأشجار، من دون وجود أكسجين، وإضافته إلى التربة ليجعلها أغنى وأكثر خصوبة.

ويعود أول استخدام معروف للفحم الحيوي إلى سكان الأمازون الذين اكتشفوا خصوبة قطعة أرض، مقارنة بالأراضي المجاورة؛ حيث تراكمت فيها بقايا الاحتراق البطيء للمخلفات الزراعية من المجتمعات القروية على طول النهر.

طريقة مثلى

وأجرى فريق بحثي مصري، دراسة حديثة، ركزت على الطريقة المثلى لإنتاج الفحم الحيوي، بهدف تحديد خواصه وفوائده بالنسبة للتربة، ونشرت النتائج في العدد الأخير من دورية «ساينتفك ريبورتس».

وتخضع طرق إنتاج الفحم الحيوي لعدة خطوات تبدأ بتقطيع المخلفات النباتية مثل نواتج التقليم أو بقايا المحاصيل لزيادة كفاءة الاحتراق، ووضعها في أفران معدنية خاصة وإغلاقها بإحكام، وتسخين الأفران على اللهب لساعات حتى تصل إلى درجات حرارة عالية بين 400 و700 درجة مئوية دون وجود أكسجين. وأخيراً، يتم إفراغ الفحم الحيوي بعد تبريده، ثم طحنه وتعبئته تمهيداً لاستخدامه في التربة.

وتوجد حالياً أفران خاصة لإنتاج الفحم الحيوي يتم من خلالها التحكم في درجة الحرارة، للوصول بالمنتج إلى الخواص المطلوبة، كدرجة التماسك وكمية الفجوات الدقيقة والوزن.
ويشير الباحثون إلى أنه من خلال فهم كيفية تأثير المواد الأولية المختلفة ودرجات حرارة الانحلال الحراري على خصائص الفحم الحيوي، يمكن تحسين استخدامه في التطبيقات الزراعية المتنوعة.

ووجد فريق البحث أن إنتاج الفحم يتناقص مع زيادة درجة حرارة الانحلال الحراري، ويشير هذا إلى أن درجات الحرارة المرتفعة تنتج كميات أقل من الفحم الحيوي، لكن من المحتمل أن تكون ذات خصائص مفيدة أكثر تركيزاً. كما وجدوا أن الخصائص تختلف بناءً على المادة الخام ودرجة الحرارة، حيث أظهر كل نوع من أنواع الفحم الحيوي خصائص فريدة اعتماداً على نوع المخلفات المنتجة منه، ودرجة حرارة المعالجة، وتؤثر هذه الاختلافات على كيفية تفاعل الفحم الحيوي مع التربة وتؤثر على نمو النبات.

وباستخدام مواد النفايات الزراعية مثل قش الأرز ونشارة الخشب وبقايا نباتات قصب السكر وأوراق الأشجار لإنتاج الفحم الحيوي، تسلط الدراسة الضوء على إمكانية استخدام النفايات العضوية لأغراض مستدامة، وهذا يتوافق مع مبادئ إدارة النفايات والاستخدام المستدام للموارد.

ووجد الباحثون أن الفحم الحيوي يمكن أن يكون بمثابة مصدر للكربون العضوي والمواد المغذية الأساسية لنمو النبات، بما في ذلك النيتروجين الكلي، ومحتوى البوتاسيوم. كما يمكن أن يكون لاستخدام الفحم الحيوي في تحسين التربة مقارنة بالأسمدة التجارية الأخرى، آثار على الحد من التأثير البيئي للممارسات الزراعية، وفق الباحثين.

تعديل واعد للتربة

وسلطت الدراسة الضوء على الفوائد الزراعية المحتملة للفحم الحيوي كتعديل واعد للتربة لزيادة الإنتاجية الزراعية. وأشار الباحثون إلى قدرة الفحم الحيوي على التأثير بشكل إيجابي على خصوبة التربة، واحتباس الماء، ومحتوى العناصر الغذائية، وبالتالي تعزيز نمو النبات وصحة التربة بشكل عام.

ووفق النتائج، يتمتع الفحم الحيوي بالقدرة على المساهمة في احتجاز الكربون بالتربة على المدى الطويل، والتخفيف من آثار تغير المناخ. وبدأ العلماء وصانعو السياسات في إدراك الدور المهم الذي يلعبه الفحم الحيوي في الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة، وتخفيف النفايات، وتطبيقه كتعديل للتربة.

يقول الدكتور عادل البهنساوي، الباحث المشارك بالدراسة من قسم الهندسة الزراعية والنظم الحيوية، بكلية الزراعة جامعة بنها في مصر، إن استخدام الفحم الحيوي يمكن أن يعود بفوائده للتربة والعملية الزراعية؛ أبرزها تحسين خصوبة التربة، والمساعدة في الاحتفاظ بالماء والعناصر الغذائية بالتربة. وأضاف لـ«الشرق الأوسط»، أن عشرات الأبحاث أجريت على الفحم الحيوي كشفت فوائده في تحسين بنية التربة والمساعدة في امتصاص العناصر الغذائية من التربة واستخدامها بكفاءة، بالإضافة لتحفيز نمو النباتات ويزيد من إنتاجها، كما أنه يقلل من تلوث المياه الناتج عن الأسمدة والمبيدات الحشرية.

وأشار إلى أن الفحم الحيوي لم ينتشر حتى الآن، على نطاق تجاري وفي الممارسات الزراعية بمصر، وما زالت استخداماته قيد البحث والتجربة.

وبشكل عام، توفر نتائج الدراسة نظرة ثاقبة حول الفوائد المحتملة للفحم الحيوي للإنتاجية الزراعية، واستخدام النفايات، والاستدامة البيئية.

أزمة ناقلات النفط تتعمق بسبب الهجمات في البحر الأحمر اندبندنت

بدأت تجارة النفط عبر الشحن البحري بالناقلات تعاني بوضوح نتيجة استمرار أزمة البحر الأحمر وتصاعدها في الآونة الأخيرة، ومع تكرار هجمات جماعة الحوثي المدعومة من إيران في اليمن على السفن والناقلات التي تمر عبر باب المندب إلى قناة السويس، أصبحت مشكلة نقص ناقلات النفط أكبر تأثيراً في تجارة الخام والمشتقات حول العالم، بحسب تقرير لوكالة «بلومبيرغ».

وزادت أزمة البحر الأحمر من مشكلة طالما حذرت منها شركات الشحن الكبرى من قبل، وهي أن نقص عدد الناقلات الجديدة التي تبنى سيؤثر في تجارة النفط ومشتقاته والغاز الطبيعي المسال حول العالم، ومع تحول مسارات السفن والناقلات بعيداً من البحر الأحمر وتغيير الممرات الملاحية لشحن النفط، أصبحت أزمة نقص الناقلات أكثر حدة.

من المقرر أن تنضم ناقلتان فقط لأسطول الناقلات العالمي هذا العام، وتلك أقل إضافة لأسطول الناقلات العالمي في أربعة عقود، وتقل بنسبة 90 في المئة تقريباً عن الإضافة السنوية لأسطول الناقلات منذ بداية القرن الـ21، ولم تكن مشكلة نقص الناقلات الجديدة بتلك الحدة حتى العام الماضي مع استمرار تخفيضات «أوبك+» للإنتاج وتوقعات تحولات الطاقة، بالاعتماد أكثر على الطاقة من مصادر متجددة بدلاً من الوقود الأحفوري.

تحول المسارات وزيادة الكلفة

لكن مع تفادي شركات الشحن البحري الكبرى ممر البحر الأحمر الملاحي تعمقت مشكلة نقص سعة الشحن بسبب عدم توفر الناقلات بما يكفي، وأسهم ذلك في زيادة كلفة الشحن وطول مدة النقال وتأخر التسليم أكثر من الضروري، بحسب تقرير الوكالة. وفي رسالة في شأن عائدات شركته هذا الشهر، قال الرئيس التنفيذي لشركة «يوروناف أن في» ألكسندر سافريز، «نشهد تأثير تحويل المسارات يومياً في قطاع الشحن البحري عموماً، وبشكل خاص في الشحن بناقلات النفط».

ومع أن سفن شحن الحاويات بدأت مبكراً في تفادي ممر البحر الأحمر الملاحي، حين بدأت هجمات الحوثيين وتهديداتهم في نوفمبر (تشرين الثاني) الماضي، إلا أن ناقلات النفط استمرت في استخدام البحر الأحمر حتى بدأت التحول عنه أخيراً، ومع التصعيد في البحر الأحمر الشهر الماضي إثر مهاجمة القوات الأميركية والبريطانية المواقع الحوثية في اليمن، بدأت الناقلات أيضاً تتجنب ممر البحر الأحمر، بخاصة أن رد الفعل العسكري لم يوقف الهجمات والتهديدات الحوثية.

يقول مدير الأبحاث في شركة «بانكيرو كوستا» لخدمات الشحن البحري إنريكو باغليا، «الوضع صعب جداً في سوق الناقلات، وبشكل خاص في ما يتعلق بناقلات النفط الخام، وسيكون أصعب في المستقبل».

يأتي نقص عدد الناقلات في وقت تتراجع كفاءة أسطول الناقلات العالمي الحالي، فإضافة إلى تغيير الناقلات مسارها للدوران عبر أفريقيا في ممر رأس الرجاء الصالح، بدلاً من البحر الأحمر وقناة السويس، هناك أسطول من الناقلات «الخفية» التي لا تتوفر إلا لزبائن محددين، وهذا ما يضاعف مشكلة نقص عدد الناقلات.

سوق ناقلات النفط

سبق أن عانت سوق ناقلات النفط في عام 2020 حين كان العملاء يسعون إلى تخزين الخام في الناقلات في البحر، مما أدى إلى نقص الناقلات المتوفرة للشحن بين الوجهات، ووصلت عائدات الناقلات وقتها إلى مستوى 100 ألف دولار في اليوم، قبل أن تتراجع مع خفض إنتاج «أوبك+» وعودة الاستقرار لسوق النفط العالمية.

ونتيجة حرب أوكرانيا، والعقوبات على تصدير النفط الروسي، أصبحت مسارات شحن النفط أطول ما يتطلب زيادة في عدد النقلات، ثم جاءت أزمة البحر الأحمر الحالية لتضيف إلى الاختناق في سوق الناقلات مع طول المسافات، بالتخلي عن الممر الحيوي.

منذ بدأت السفن تفادي ذلك الممر ارتفع معدل استخدام الناقلات بنسبة خمسة في المئة، بحسب تقديرات كبير محللي الشحن بالناقلات في «غلوبال كومموديتيز إنسايتس» التابعة لمؤسسة «ستاندرد أند بورز»، فوتسيوس كاتسولاس، مضيفاً «أن الوضع في البحر الأحمر يغير تماماً أسس السوق (الشحن بالناقلات) لصالح شركات الشحن المالكة للناقلات بالأساس».

ومع أن شركات الشحن تستفيد من اختناق سوق ناقلات النفط بزيادة العائدات مع رفع كلفة التشغيل، إلا أن تجارة النفط بصورة عامة بدأت تعاني ذلك النقص في السوق، بخاصة مع تحول المسارات أولاً بسبب حرب أوكرانيا، والآن بسبب تهديدات الحوثيين في البحر الأحمر.

وزير النفط: دوافع اقتصادية بحتة وراء انسحاب شركات أجنبية من العراق

اقتصاد الشرق

تقف دوافع اقتصادية وراء انسحاب بعض الشركات الأجنبية من استثمارات النفط والغاز في العراق، إذ إنها «تبحث عن الفرص الربحية أينما كانت»، وفقاً لوزير النفط حيان عبد الغني.

وأكّد في كلمة خلال مؤتمر «حوار بغداد» السادس، اليوم الأحد، أن «الشركات الاجنبية لا تزال تعمل بحرية في العراق، وتوسع استثماراتها في النفط أو الغاز، فيما انسحبت بعض الشركات بإرادتها وبدوافع اقتصادية بحتة».

وأعطى عبد الغني انسحاب «إكسون موبيل» كمثال، إذ «جاء بسبب ايجادها فرصاً استثمارية في أفريقيا»، وهي أصرت على موقفها رغم إبلاغها بعدم الموافقة على الانسحاب، وفق ما كشف عبدالغني.

تخارجت «إكسون موبيل» من العراق قبل نحو عام، عندما حولت حصتها البالغة 22.7% في حقل «غرب القرنة 1» إلى شركة نفط البصرة العراقية. وتتولى شركة «بتروتشاينا» مهمة تشغيل المشروع.

كذلك، اعتذرت شركة «شل» خلال شهر فبراير الجاري عن الاستمرار في مشروع النبراس للبتروكيمياويات، عازيةً ذلك إلى تغيير سياستها في الاستثمار بالصناعات البتروكيمياوية.

بالمقابل، تنشط الشركات الصينية في الاستثمار بقطاع الطاقة العراقي، لاسيما «تشاينا بتروليوم آند كيميكال» التي تمتلك حصصاً في حقول «الأحدب» و«الحلفايا» و«الرميلة» و«غرب القرنة 1». كما تمتلك الشركات الصينية مجتمعة حصصاً مباشرة في نحو 24 مليار برميل من الاحتياطيات، وتساهم بإنتاج نحو 3 ملايين برميل يومياً من النفط العراقي، وفق «إس آند بي غلوبال كومودتي إنسايتس».

ارتفاع أسعار النفط وهبوط المخزونات العالمية.. ما دور أوبك+ وتوترات البحر الأحمر؟

الطاقة

ارتفعت أسعار النفط بنحو 9% خلال العام الجاري 2024، مدفوعة بتأثير توترات البحر الأحمر وتغير مسار الشحن وتخفيضات تحالف أوبك+ الطوعية، حسب ما تابعته منصة الطاقة المتخصصة.

وكان خام برنت قد لامس حاجز 84 دولارًا للبرميل، في تداولات الخميس 22 فبراير/شباط الجاري، إلا أنه عاد وسجل انخفاضًا طفيفًا عند 83.29 دولارًا في مستهل تعاملات الجمعة.

وكانت مخزونات النفط العالمية من الحقول البرية قد سجلت هبوطًا قياسيًا، وسط ترقب لقرار تحالف أوبك+ بشأن تمديد التخفيضات الطوعية إلى الربع الثاني من العام.

الأسعار وتوترات البحر الأحمر

سجلت أسعار النفط مؤخرًا ارتفاعًا، بعدما أدت توترات البحر الأحمر، وهجمات جماعة الحوثي على السفن المتجهة لإسرائيل إلى تأخر وصول الشحنات، بعدما لجأت ناقلات عدة لتغيير مسارها إلى طريق رأس الرجاء الصالح الأطول.

ودفعت هذه التوترات نحو فرض المزيد من القيود على سوق النفط، خاصة في أوروبا وأفريقيا، حسب ما أوردته رويترز في تقرير لها.

ومن جانبه، قال المحلل في إف جي إي (Facts Global Energy)، جيمس ديفيز، إن اتخاذ الناقلات مسار شحن أطول فرض قيودًا على توازن النفط الخام في الأسواق.

وكشف عن أن الآونة الحالية تشهد طلبًا قويًا على الخام، بفعل ارتفاع هوامش التكرير رغم خضوع عدد من المصافي لعمليات صيانة.

ويؤثر تأخر الشحنات من قناة السويس في تغيير خريطة الشراء فضلًا عن أسعار النفط، إذ فضّل المشترون المنتجين الأقرب لبلدانهم، مثلما حدث مع عروض خام غرب أفريقيا وبحر الشمال.

وبدأت هجمات الحوثي على ناقلات البحر الأحمر منتصف نوفمبر/تشرين الثاني (2023)، احتجاجًا على الحرب الإسرائيلية على غزة، وقادت أميركا تحالفًا من عدة دول للرد على هذه الهجمات، ما زاد من توترات البحر الأحمر وتغير مسار الشحن.

إنتاج أوبك+

تزامن ارتفاع أسعار النفط مع اندلاع توترات البحر الأحمر، وبدء سريان الخفض الطوعي لبعض دول تحالف أوبك+ خلال الربع الأول، من العام الجاري (من يناير/كانون الثاني، حتى نهاية مارس/آذار).

ويأتي ارتفاع الأسعار في صالح التحالف، الذي اتخذ إجراءات طوال العامين الماضيين لضبط الأسواق، ورغم خفضه الإنتاج خلال تلك المدة فإن الأسعار لم تتجاوز 80 دولارًا للبرميل الذي يستهدفه غالبية المنتجين للتوازن.

ويكتسب ارتفاع أسعار النفط وتراجع الإمدادات ميزة، بدفعه المتداولين نحو عدم الاحتفاظ بالمخزونات لبيعها لاحقًا بأسعار أعلى.

وقال رئيس إستراتيجيات السلع في مصرف ساكسو بنك الاستثماري الدنماركي، أولي هانسن، إن طبيعة الإمدادات حاليًا، والاستقرار «المؤقت» لأسعار النفط فوق 80 دولارًا للبرميل، من عوامل ثبات سوق النفط.

وأشار إلى أن ثبات السوق يتلقى دعمًا من التوقعات المتفائلة للطلب مع استمرار تحول مسار شحن الناقلات، واستغراق الناقلات وقتًا أطول للوصول إلى وجهتها، مضيفًا أن حالة سوق النفط الحالية جيدة بالنسبة إلى أوبك+.

ومن المقرر أن يحسم التحالف موقفه من الخفض الطوعي للإنتاج خلال الربع الثاني من العام الجاري، سواء بتمديد الخفض أو إعادة ضخ الإمدادات في الأسواق، بحلول مطلع شهر مارس/آذار المقبل.

ويوضح الرسم البياني أدناه -الذي أعدّته منصة الطاقة المتخصصة- حصة الخفض الطوعي للسعودية وعدة دول، خلال الربع الأول من العام الجاري

ارتفاع الأسعار.. ومستقبل العقود

رغم أن ارتفاع أسعار النفط قد يسهم في ثبات الأسواق نسبيًا فإنه يُثير المخاوف من رفع تكلفة كل من: «الطاقة، والنقل، والتصنيع»، وقد تتجه بعض البنوك إلى خفض أسعار الفائدة على أثر ارتفاعات الخام.

وارتفعت أسعار خام برنت بنسبة 9% خلال العام الجاري، واستقرت أسعاره عند 84 دولارًا للبرميل في 22 فبراير/شباط.

وخلال اليوم ذاته، صعد مؤشر سوق العقود الآجلة لأعلى مستوياته منذ أكتوبر/تشرين الأول الماضي، ما يعكس «محدودية» السوق الفورية.

ويبدو أن سوق النفط مقبلة على مرحلة مهمة، مع هبوط مخزونات النفط البرية العالمية إلى أدنى مستوياتها منذ عام 2017، إذ تراجعت إلى 4.4 مليار برميل، طبقًا لما نقلته رويترز عن تقرير لـ«جيه بي مورغان».

ووصل الفارق بين سعر خام فورتيز وخام برنت المؤرخ إلى أعلى مستوياته، منذ ما يقارب 3 أشهر في سوق بحر الشمال.

وسجلت درجات خامات محلية بديلة ارتفاعًا أيضًا، في حين تراجعت كميات خام الشرق الأوسط إلى أوروبا من مستوى 1.07 مليون برميل يوميًا في أكتوبر/تشرين الأول الماضي، حسب بيانات كبلر.

ويرصد الرسم أدناه -الذي أعدّته منصة الطاقة المتخصصة- توقعات نمو الطلب والعروض العالميين خلال 2024

خامات الشرق الأوسط ونيجيريا

مع ارتفاع أسعار النفط، وتوقعات تراجع جديد للمعروض لصالح الطلب، تُشير التوقعات إلى أن واردات الأسواق الأوروبية من خامات الشرق الأوسط سوف تنخفض إلى 606 آلاف برميل يوميًا، خلال الشهر الجاري.

ويتزامن ذلك مع نشاط أفريقي، إذ تكثف نيجيريا من بيع شحناتها بمعدل أسرع من ذي قبل، وفاق خام فوركادوس أسعار خام برنت المؤرخ بنحو 6 دولارات للبرميل، وخام كو (Que) بنحو 3.80 دولارًا، وخام بوني الخفيف 3 دولارات.

ومن جانبه، أكد الرئيس التنفيذي لشركة بلاك غولد إنفستورز (Black Gold Investors)، غاري روس، أن سوق الخام الحلو منخفض الكبريت محدودة، مرجعًا ذلك إلى «توقف حقل شرارة الليبي، وخفض الإنتاج الأميركي بفعل الطقس البارد، والخلافات حول الدفع مقابل النفط الروسي».

وعزز من نقص المعروض في سوق النفط مقابل ارتفاع في الطلب، التوقف المفاجئ لمصفاة وايتنغ التابعة لشركة النفط البريطانية بي بي (BP).

وحدة أبحاث الطاقة: 3 تغيرات تشهدها أسواق النفط بعد عامين من الحرب في أوكرانيا

الطاقة

مع مرور عامين على بدء الحرب في أوكرانيا، رصدت وحدة أبحاث الطاقة أبرز التطورات التي تشهدها أسواق النفط والغاز والطاقة المتجددة، بالإضافة إلى ما يتعلق بالنفط والغاز الروسيين، وأسعار النفط الخام.

ويوضح مدير وحدة الأبحاث أحمد شوقي أن العام الثاني للغزو شهد تطورات وتغيرات عديدة، لا سيما في أسواق النفط، التي جاء في مقدمتها انخفاض أسعار النفط، التي كانت قد سجلت في أعقاب الغزو مباشرة مستوى 140 دولارًا للبرميل.

جاء ذلك خلال مشاركته في حلقة جديدة من برنامج «أنسيات الطاقة» قدّمها مستشار تحرير منصة الطاقة الدكتور أنس الحجي، بعنوان «أسواق الطاقة العالمية بعد مرور عامين على الغزو الروسي لأوكرانيا»، وذلك عبر منصة «إكس» (تويتر سابقًا).

الذكرى السنوية للغزو الروسي لأوكرانيا

قال مدير وحدة أبحاث الطاقة أحمد شوقي، إن النقطة الأولى الرئيسة الخاصة بأسعار النفط، أن الحرب في أوكرانيا لم تعد مؤثرة في توقعات الأسعار، خاصة في الوقت الحالي، أي إن الغزو أصبح موضوعًا ثانويًا بالنسبة للأسواق، التي تيقنت من أنه لن يكون هناك نقص في الإمدادات الروسية.

وأوضح أن هذا اليقين جاء بعد نجاح موسكو في بيع وتصريف نفطها خارج الاتحاد الأوروبي إلى الصين والهند وتركيا، إذ تتجه الأنظار حاليًا، بالنسبة لأسعار النفط والعوامل المؤثرة فيها، إلى الموازنة بين الطلب ومخاوف تباطؤ الطلب والتوترات في الشرق الأوسط، وتخفيضات أوبك.

النقطة الثانية الخاصة بالحرب في أوكرانيا، هي تراجع خصومات النفط الروسي إلى حدّ ما خلال العام الماضي 2023، مقارنة بعام 2022، وهذا يرجع -إلى حدّ كبير- لانخفاض أسعار النفط وزيادة الطلب الآسيوي، خاصة من الهند والصين، على النفط الروسي. وأضاف مدير وحدة أبحاث الطاقة: «في أحدث الأرقام في أول فبراير/شباط، كانت أسعار النفط الروسي تتداول قرب 62 دولارًا للبرميل، وهذا بالطبع أعلى من السقف السعري الذي حددته مجموعة الـ7 ودول الاتحاد الأوروبي، عند 60 دولارًا للبرميل».

ولفت إلى أن النقطة الثالثة المتعلقة بأبرز التغيرات في أسواق النفط بعد عامين من الحرب في أوكرانيا، أن موسكو استطاعت أن تضرب بالعقوبات الغربية عرض الحائط، إذ إن روسيا -من خلال استغلال ناقلات الظل والثغرات في العقوبات الغربية- استطاعت أن تجد أسواقًا بديلة للاتحاد الأوروبي، واتجهت إلى الصين والهند وتركيا.

وتابع: «بالأرقام، بلغت صادرات روسيا في 2023 نحو 7.4 مليون برميل يوميًا، وهذه هي الكمية التي صدرتها موسكو في 2022، ما يعني أن العقوبات الغربية لم تؤثّر إطلاقًا في صادرات النفط الروسي، ولكن التغير الأساس هو: إلى أيّ الدول ذهب النفط الروسي».

وأردف مدير وحدة أبحاث الطاقة: «في 2023، استحوذت الصين والهند معًا على أكثر من 60% من صادرات النفط الروسي ومشتقاته، على سبيل المثال، استوردت الصين 2.3 مليون برميل من النفط والمنتجات المكررة من موسكو، وهذه الكمية تزيد عند المقارنة بمستويات ما قبل الحرب في أوكرانيا، إذ إن الصين في 2021 استوردت نحو 1.6 مليون برميل يوميًا فقط».

وأشار إلى أن الهند -بدورها- استوردت في 2023 نحو مليونَي برميل يوميًا من النفط الروسي، وهو ما يعادل حجم وارداتها من موسكو في 2021 و2022 معًا، إلى جانب الصين تركيا -أيضًا- التي كانت من أكبر مستوردي النفط الروسي، إذ اشترت ما يقارب 700 ألف برميل يوميًا في 2023.

لكن، وفق شوقي، على العكس من هذه الزيادات في الدول التي استوردت النفط الروسي، شهدت دول الاتحاد الأوروبي انخفاضًا كبيرًا في الواردات جراء العقوبات، إذ استورد الاتحاد الأوروبي نحو 600 ألف برميل يوميًا فقط من موسكو، وهو انخفاض حادّ مقارنة بوارداته في 2022، الذي اشترت خلال 3 ملايين برميل يوميًا، ومستويات ما قبل الغزو، التي سجلت 3.5 مليون برميل يوميًا.

أين تذهب المشتقات النفطية الروسية؟

قال مدير وحدة أبحاث الطاقة أحمد شوقي، إن الانخفاض بواردات الاتحاد الأوروبي من النفط الروسي في أعقاب الحرب في أوكرانيا، قابلته زيادة واضحة في واردات دول القارة العجوز من المشتقات النفطية، ولكن هذه الزيادة جاءت بطرق غير مباشرة.

وأضاف: «رصد تقرير لمركز أبحاث الطاقة والهواء النظيف، أعدّه الباحث في وحدة أبحاث الطاقة الزميل رجب عز الدين، أن الاتحاد الأوروبي وأميركا وغيرها من دول مجموعة الـ7، التي فرضت سقفًا سعريًا على النفط الروسي، استوردوا منتجات نفطية روسية بزيادة 44% خلال 2023 عن 2022».

ولفت إلى أن هذه الواردات القادمة من الغرب جاءت بطريقة غير مباشرة، عن طريق ما يسمى «غسل النفط الروسي»، إذ إن العديد من الدول غير الملتزمة بالعقوبات الغربية تشتري الخام الروسي وتكرره في مصافيها، ثم تعيد إرساله إلى الدول التي تفرض عقوبات في صورة مشتقات نفطية، ولكن هذه المشتقات أو المنتجات لا تحمل في هذا الوقت أيّ مسمى روسي.

وأوضح مدير وحدة أبحاث الطاقة، أن هذه الثغرات في العقوبات الغربية لم تستطع أن تمنع صادرات روسيا من التدفق إلى الأسواق، أسهمت في دعم الاقتصاد الروسي بطريقة غير مباشرة، إذ استمرت صادرات النفط من موسكو إلى الأسواق، أي استمرت الإيرادات إلى روسيا، حتى بعد العقوبات التي تبعت الحرب في أوكرانيا.

وتابع: «موسكو حققت نحو 175 مليار دولار من صادراتها النفطية في 2023، وهذا يؤكد أن العقوبات الغربية لن تضرّ الاقتصاد الروسي، أو تحدّ من قدرته على تمويل الحرب كما كان يريد الغرب، فأرقام صندوق النقد الدولي المتعلقة بنمو اقتصاد روسيا تكشف حقيقة غريبة جدًا، وهي أنه رغم العقوبات والحصار الغربي لموسكو، حقق اقتصادها نموًا بنحو 3% في 2023، أي بعد ما يقارب عامين من الحرب في أوكرانيا».

شكراً